● أخبار قصيرة

روسيا تعلن عن مخطط لبناء نظام دولي متكافئ بالتعاون مع بريكس

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يوم الاثنين، في رسالة ترحيبية بالمشاركين والمنظمين وضيوف منتدى سانت بطرسبورغ الاقتصادي الدولي الثامن والعشرين، أن روسيا تدافع بثبات عن مبادئ التنمية السيادية واحترام الهوية الثقافية والحضارية للدول والشعوب.
وجاء في البرقية التي نشرها موقع الكرملين الإلكتروني: «الموضوع الرئيسي للمنتدى هذا العام هو «القيم المشتركة - أساس النمو في عالم متعدد الأقطاب»، روسيا تدافع باستمرار عن مبادئ التنمية السيادية واحترام الهوية الثقافية والحضارية للدول والشعوب».
وأكد بوتين بأن روسيا، بالتعاون مع دول «بريكس»، تعتزم مواصلة بناء نظام تعاون دولي متكافئ وخالٍ من أي شكل من أشكال التمييز، وتابع، قائلاً: «مع شركائنا، وفي مقدمتهم دول «بريكس»، نعتزم مواصلة العمل على بناء نظام فعال للتعاون الدولي المتكافئ والمفيد للطرفين، خالٍ من أي شكل من أشكال التمييز والإملاءات وضغوط العقوبات».

شركة بريطانية ترسل أكثر من ألف صندوق ذخيرة إلى كيان العدو

قال موقع «ديكلاسيفايد»، البريطاني إنّ شركة بريطانية أرسلت أكثر من ١٠٠٠ حاوية ذخيرة إلى كيان العدو في خضم الإبادة الجماعية في قطاع غزة، ما أثار مخاوف بشأن ضوابط تصدير الأسلحة في المملكة المتحدة. وتوضح وثائق، حصل عليها موقعا «ديكلاسيفايد» و«The Ditch» الإيرلندي، كيف أرسلت شركة «Permoid Industries»، وهي شركة هندسية في دورهام، ١٦ شحنة من «حاويات التخزين» التي يزيد وزنها على ١٠٠ طن إلى شركة «Elbit Systems» في كيان العدو منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. وأفاد «ديكلاسيفايد» بأنّ معظم الشحنات أُرسلت إلى شركة «إلبيت سيستمز» في «رامات هشارون»، بالقرب من «تل أبيب»، والتي تنتج مجموعة متنوعة من الأسلحة لـ«الجيش» الصهيوني، وتُزوّده بما يصل إلى ٨٥٪ من المعدات العسكرية البرية والطائرات المسيّرة.

كندا تعتزم رفع إنفاقها العسكري إلى ٢٪ من الناتج المحلي

أعلنت الحكومة الكندية، يوم الاثنين، أنها سترفع إنفاقها العسكري إلى ٢٪ من الناتج المحلي هذا العام، وهو السقف الذي يطالب به حلف شمال الأطلسي، وذلك قبل الموعد المقرّر بكثير. رئيس الحكومة مارك كارني، وفي خطاب له في مدينة تورنتو، الاثنين، قال إن الوقت قد حان «للتصرّف بسرعة وقوة وتصميم»، مشيراً إلى ما وصفه بتحدّيات أمنية متصاعدة تستوجب زيادة فورية في مخصصات الدفاع، خصوصاً بعدما تعهّدت الحكومة السابقة بتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٢. وأضاف كارني أنّ بلاده ستعزّز أجور أفراد القوات المسلحة وستشتري غوّاصات، طائرات، سفناً ومركبات مسلحة ومدفعية جديدة، بالإضافة إلى رادار جديد وطائرات مسيّرة وأجهزة استشعار لمراقبة قاع البحر والقطب الشمالي.

غضب شعبي واحتجاجات تكشف عن عمق الانقسامات

طرد المهاجرين يشعل ثورة شعبية في أمريكا

الوفاق/ في ظل تصاعد الانقسامات السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة، شهدت ولاية كاليفورنيا هذه الأيام أحداثاً غير مسبوقة تتقاطع فيها السياسات الحادة مع سياسات الهجرة المتشددة. الأزمة الراهنة التي بدأت في لوس أنجلس لها انعكاسات بالغة التأثير على المشهد العام الأمريكي؛ إذ باتت الاحتجاجات وأعمال العنف جزءًا من نقاش حيوي يتداخل مع قضايا السيادة المحلية، وحقوق الإنسان، وطريقة استخدام السلطة الفدرالية.

جذور الأزمة.. سياسة الهجرة المتشددة

إن سياسة الهجرة التي ينتهجها الرئيس دونالد ترامب تُعدُّ عاملًا أساسيًا في تأجيج الأزمة الراهنة. فقد اتُخذت إجراءات صارمة تهدف إلى ترحيل عشرات الآلاف من المهاجرين، مما ساهم في خلق تحديات جسيمة أمام آليات الحماية المدنية، خاصةً في معاقل الديمقراطيين مثل مدينة لوس أنجلوس، التي تقطنها أعداد كبيرة من المواطنين ذوي الأصول اللاتينية والمولودين في الخارج. ويرى العديد من النشطاء والمواطنين أن هذه السياسات لا تمثل مجرد تطبيق للقوانين، بل تسهم في تهميش شرائح واسعة من المجتمع، مما يزيد من حدة التوترات بين السلطات الفدرالية والمحلية.

شرارة الأحداث وتصاعد الاحتجاجات

في مساء يوم الجمعة، شهدت شوارع لوس أنجلس سلسلة من المداهمات أدت إلى احتجاز أكثر من أربعين شخصًا، الأمر الذي أثار ردود أفعال جماهيرية فورية. وسرعان ما تحولت المسيرات الاحتجاجية السلمية إلى مواجهات عنيفة، إذ لجأت قوات الشرطة إلى استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق التجمعات، وسط تبادل التصريحات الحادة بين الأطراف المختلفة. وقد اعتُبرت هذه الأحداث الشرارة التي أدت إلى تأجُّج غضب المواطنين، الذين شعروا بأن حقوقهم الأساسية تُستَهدف وتُجرّم في ظل السياسات التي تُعاملهم كما يُعامل المجرمون.

ردود الأفعال المؤسسية والسياسية

لم يقتصر الأمر على الاشتباكات بين المتظاهرين والشرطة فحسب، بل تداخلت ردود الأفعال الرسمية من جهاتٍ عدة:

الإدارة الفدرالية والجهات الأمنية

وصف مسؤولو البيت الأبيض أحداث يوم الجمعة بأنها «هجوم عنيف على مسؤولي الهجرة»، مشيرين إلى أن ذلك جاء نتيجةً لمحاولات سياسية لتشويه صورة إدارة الهجرة والجمارك. وفي ظل تصاعد الفوضى، قرر ترامب إصدار مذكرة رئاسية بنشر ألفي عنصر من قوات الحرس الوطني، داعيًا إلى ضرورة استعمال هذه الخطوة لمعالجة «الفوضى المتفاقمة». كما أصدرت الإدارة تعليمات بمنع ارتداء الأقنعة خلال الاحتجاجات بهدف الكشف عن هوية المتظاهرين، مما أثار تساؤلات حول تجاوز حدود السلطة التنفيذية.

المسؤولون المحليون والديمقراطيون

لم تقتصر ردود الفعل على المستوى الفدرالي، إذ عبَّر حاكم كاليفورنيا، جافين نيوسوم، وعمدة لوس أنجلوس عن استيائهما الشديد من التدخل الفدرالي، معتبرين أن هذه الخطوة تُعدُّ تعديًا على سيادة الولاية. ووصف المسؤولون المحليون هذا القرار بأنه محاولة لخلق «مشهد دراماتيكي» يستغل لأغراض سياسية، ودعوا إلى إعادة السيطرة كاملةً إلى الجهات المحلية. كما واجهت السلطات الديمقراطية عرقلةً في أداء مهامها الرقابية، إثر منع أعضاء الكونغرس من زيارة مراكز احتجاز المهاجرين.

ردود فعل النقابات والعمال

ازدادت حدة التوترات بعد اعتقال ديفيد هويرتا، رئيس نقابة عمال الخدمات الدولية، الذي تعرَّض لإصابات أثناء اعتقاله وأُدخل المستشفى لفترة قصيرة. وقد أدانت النقابات والمنظمات العمالية هذه الإجراءات، وأطلقت حملات احتجاجية للمطالبة بالإفراج الفوري عنه، مؤكدين أن ما يحدث لا يعدُّ مجرد إجراء أمني، بل يُعكس معاملة غير عادلة للفئات العاملة والشعبية.

صراع سيادي بين الفدرالية والمحلية

مع استمرار الأحداث وتفاقم حدة الاشتباكات، برزت تساؤلات حول مدى صلاحيات الإدارة الفدرالية في تطبيق قوانين الهجرة واستخدام القوة العسكرية في الشؤون الداخلية. إذ أصبح الملف القانوني يتضمن إمكانية اللجوء إلى قوانين العصيان القديمة التي تعود لعام ١٨٠٧، مما قد يؤدي إلى اندلاع نزاعات قانونية حادة بين الحكومة الفدرالية والولايات ذات السيادة، في ظل نظام اتحادي تعتبر فيه الحقوق والسلطات المحلية جزءاً لا يتجزأ من الهوية الوطنية.

ترامب وتصعيد العنف؛ عندما يُصبح الجيش لاعبًا في السياسة الداخلية

تشكل خطوة إدارة ترامب بإدخال قوات الحرس الوطني في الشؤون السياسية المحلية وتكليفها بمهام إنفاذ القانون مخاطرة بالغة. فزيادة عسكرة الوضع في ظل التوترات القائمة تزيد من احتمالات تعرض المدنيين للأذى وتؤدي إلى تدهور العلاقة التقليدية بين القوات العسكرية والمجتمع المدني بشكل يصعب استعادته. وفي هذا السياق، أشار الكاتب «نيك تورس» في مقالته المنشورة على موقع «ذا انترسبت» إلى أن الحملة التي شنتها قوات الحرس الوطني في عام ١٩٧٠ ضد المتظاهرين المناهضين للحرب في منطقة كينت بولاية أوهايو تُعد مثالًا صارخًا على المخاطر الناجمة عن إدخال الجيش في تطبيق القانون في الشؤون المدنية.

كما تضمن المقال إشارة إلى أن الرئيس آنذاك، ريتشارد نيكسون، قام بتوسيع نزاع حرب فيتنام باجتياح كمبوديا المجاورة، مما دفع المظاهرات الاحتجاجية إلى ذروتها وأدى إلى موجة من أعمال التخريب، استدعت ردًا حازمًا من السلطات؛ حيث اضطُر حاكم أوهايو، جيمس رودس، إلى نشر قوات الحرس الوطني التابعة للولاية. وفي الرابع من مايو عام ١٩٧٠، افتتحت القوات النار على المتظاهرين المناهضين للحرب في حرم جامعة كينت الحكومية، ما أسفر عن مقتل أربعة طلاب، فيما وصف الكاتب الاضطراب الذي أعقب ذلك بأنه غير مسبوق في تاريخ أمريكا، إذ شارك أكثر من مليون طالب في إضراب وطني شمل ٤٥٠ كلية جامعة، وتجمعت تظاهرات جماهيرية في حوالي ٩٠٪ من الحرم الجامعي، إلى جانب حادثة جامعة «جاكسون ستيت» في ولاية ميسيسيبي، حيث أدت اشتباكات الشرطة إلى مقتل طالبين.

وأخيرًا، يؤكد الكاتب أن تفعيل ترامب لقوات الحرس الوطني في كاليفورنيا دون استجابةً لطلب من حاكم الولاية يعتبر الأول من نوعه منذ عام ١٩٦٥، حينما أرسل الرئيس ليندون جونسون قواته إلى ولاية ألاباما لحماية المتظاهرين خلال حراك الحقوق المدنية.

كما يشير بعض المحللين إلى أن قرار زج الجيش في مواجهة الاحتجاجات ليس مجرد رد فعل تجاه الاضطرابات، بل يُعدُّ جزءًا من استراتيجية سياسية يُستَغل عبرها تبرير استخدام القوة العسكرية لتحييد قضايا داخلية حساسة. وتُحْدِثُ مثل هذه الإجراءات مخاطر جسيمة تتمثل في:

تآكل الثقة بين المواطنين والقوات المسلحة

يُخشى أن يؤدي استخدام القوى العسكرية لمواجهة مظاهرات أهلية إلى إضعاف العلاقة التقليدية بين الجيش والمدنيين، إذ يُنظر إلى الجيش على أنه كيان محايد يجب ألا يدخل في السياسة الداخلية.

تصعيد العنف وتفجير الأزمة

قد يكون نشر قوات الحرس الوطني بمثابة حافز لتصاعد أعمال العنف، خاصةً إذا شعرت الفئات المحتجة بأنهم مُستهدفون بشكلٍ ممنهج، مما يؤدي إلى دائرة لا تنتهي من الاعتداءات والردود المسلحة.

التداعيات القانونية والدوامة الحقوقية

يُثير هذا الإجراء تساؤلات حول مدى دستورية استخدام القوات العسكرية في قضايا داخلية، وهو ما قد يدفع السلطات المحلية لرفع دعاوى قضائية ضد الإدارة الفدرالية، كما فعل حاكم كاليفورنيا سابقًا، معتبرًا هذا التدخل «تعديًا صارخًا على سيادة الولاية».

تُعد الأزمة الراهنة في كاليفورنيا جزءاً من معركة أوسع بين السياسات الفدرالية القمعية والمطالب الشعبية بالنضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية. إن استخدام الحكومة الفدرالية لوسائل مثل نشر قوات الحرس الوطني وفرض قيود على الاحتجاجات، يأتي في سياق محاولات لفرض سياسات صارمة على حساب سيادة الولايات وحقوق الإنسان.

تُعد الأزمة الراهنة في كاليفورنيا جزءاً من معركة أوسع بين السياسات الفدرالية القمعية والمطالب الشعبية بالنضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية

الصين تحذّر تايوان: الأسلحة الأميركية لن تحميكم

حذّرت وزارة الدفاع الصينية، الإثنين، سلطات «الحزب التقدّمي الديمقراطي» في تايوان من الاعتماد على الأسلحة الأميركية، مؤكدةً أنّ «هذا النهج لن يحقّق لها الحماية، بل سيؤدّي إلى مزيد من التصعيد في المنطقة».

جاء هذا التحذير على لسان المتحدث باسم الدفاع الصينية، جيانغ بين، تعليقًا على أنباء عن إرسال الولايات المتحدة دفعة جديدة من دبابات «إم ١ آيه ٢» إلى تايوان، وفق ما ذكرت صحيفة «غلوبال تايمز» الصينية.

ووصف المتحدث هذه التقارير بأنّها «دليل جديد على محاولات الولايات المتحدة والقوى الانفصالية الساعية إلى استقلال تايوان لتغيير الوضع القائم في مضيق تايوان».

وأكّد أنّ «الصين ترى في هذه التحرّكات استفزازًا واضحًا ومصدرًا لزعزعة الاستقرار»، مشيرًا إلى أنّ «الجيش الصيني سيواصل تعزيز جاهزيته القتالية، وسيتخذ إجراءات حازمة لإفشال أيّ تدخل خارجي في الشؤون الصينية».

وفيما ذكّر بأنّ «قضية تايوان تمثّل جوهر المصالح الوطنية الصينية، وتشكّل الخط الأحمر الأول في العلاقات الصينية - الأميركية»، شدّد على أنّ «بكين لن تقبل بأي شكل من أشكال التعاون العسكري الأميركي مع تايوان».

وكانت صحيفة «غلوبال تايمز» الصينية قد كشفت مؤخّرًا عن أنّ «هناك خططًا أميركية لزيادة مبيعات السلاح للجزيرة في السنوات الـ٤ المقبلة».

وقالت الصحيفة: «حوالي ٥٠٠ جندي أميركي يعملون حاليًا في تايوان، أيْ أكثر بـ١٠ مرات مما سبق أنْ كشف عنه الكونغرس الأميركي».

الجدير بالذكر أن الصين حذّرت الولايات المتحدة مرارًا من دعم تايوان، خاصةً بعدما أعلنت واشنطن عن أنّها ستساعد تايوان إذا تعرّضت لهجوم صيني.

بعد فرار ١٠٠ ألف عسكري من الخدمة..

ماذا يحدث في صفوف القوات الأوكرانية؟

أفاد عضو البرلمان الأوكراني رسلان غوربينكو بأن أكثر من ١٠٠ ألف عسكري أوكراني فروا من الخدمة وتركوا وحداتهم العسكرية دون إذن.

وفي يناير ٢٠٢٥، أعلن فلاديمير زيلينسكي أن عدد أفراد القوات المسلحة الأوكرانية يبلغ ٨٨٠ ألف شخص. فيما ادعى عضو البرلمان الأوكراني ألكسندر دوبينسكي، الذي يقبع في الحبس الاحتياطي بتهمة الخيانة العظمى، لاحقاً أن حوالي ٢٥٠ ألف شخص ربما هربوا من الخدمة العسكرية، وأن العدد الفعلي للقوات الأوكرانية يبلغ نحو ٢٨٠ ألف فرد.

وفي نهاية أبريل/نيسان الماضي، صوت برلمان أوكرانيا لصالح مشروع قانون يسمح للعسكريين الذين غادروا وحداتهم دون إذن بالعودة طواعية إلى الخدمة دون عواقب حتى ٣٠ أغسطس ٢٠٢٥.

من جهته، وقع زيلينسكي في نوفمبر ٢٠٢٤ قانوناً يسمح بالعودة الطوعية إلى الخدمة للعسكريين الأوكرانيين الذين غادروا وحداتهم دون إذن للمرة الأولى. وينص القانون على أن العسكريين الذين يعودون طواعية يمكنهم تجديد عقودهم والحصول على جميع المستحقات المالية والضمانات الاجتماعية المستحقة.